السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة الرئيس دونالد ترامب

US foreign policy of the administration President Donald Trump

أ.خالد الزيات/ جامعة الاستقلال/ فلسطين

د.حسين عبد القادر/جامعة الاستقلال/ فلسطين

khaledzayyat994@gmail.com

Husain@pass.ps

تاريخ الاستلام: 14-01-2022 تاريخ القبول: 26-04-2022 تاريخ النشر: 15-12-2022

ملخص :

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس السابق الأمريكي دونالد ترامب، وتوصلت الدراسة الى أنه على مر التاريخ لم تكن الإدارات الأمريكية المتعاقبة منحازة بالشكل والطريقة والقرارات العلنية كما هي في عهد الرئيس ترامب الذي حاول تشكيل غطاء وحماية للسياسات الإسرائيلية، وتكريس سياسة الأمر الواقع. ويعتبر الالتزام بأمن وحماية إسرائيل هدف استراتيجي لإدارة ترامب وأمر خاص وثابت. كما يوجد سيطرة من قبل اللوبي الصهيوني وجماعات الضغط على السياسة الأمريكية، وعلى أهم وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث، من خلال إنفاق الأموال لدعم المسؤولين الأمريكيين في انتخابات الرئاسة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، دونالد ترامب، القضية الفلسطينية.

Abstract

The study aimed to shed light on the American foreign policy towards the Palestinian issue during the era of former American President Donald Trump, and the study concluded that throughout history, successive American administrations have not been biased in the form, method and public decisions as they are during the era of President Trump, who tried to form a cover and protection for Israeli policies. de facto policy. A commitment to the security and protection of Israel is a strategic goal of the Trump administration and a special and enduring matter. There is also control by the Zionist lobby and pressure groups over American politics, and the most important media and research centers, by spending money to support American officials in the presidential elections.

Keywords: Foreign policy, Donald Trump, The Palestinian Cause.

المؤلّف المرسل: **د.حسين عبد القادر** Husain@pass.ps

1- المقدمة:

تعتبر القضية الفلسطينية من أعقد القضايا في العلاقات الدولية بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص، نظرا لحجم المتغيرات الفاعلة فيها، مما أضفى عليها ميزة عن باقي قضايا الصراعات الدولية.كما منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي يتضح جليا أن القضية الفلسطينية أمام أكبر عملية تصفية من خلال أسلوب المماطلة والتحايل، من خلال طرح المبادرات والمقترحات الأمريكية التي لا يختلف أحد عليها بأنها منحازة لإسرائيل وتعمل على هضم حقوق الشعب الفلسطيني.

والجدير بالملاحظة في هذا السياق، أنه عند رصد الملامح الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية التي انتهجها مختلف الرؤساء الأمريكيون، الجمهوريون منهم أو الديمقراطيون، الذين حكموا الولايات المتحدة طوال الخمسين سنة الماضية، تجاه القضية الفلسطينية، يصعب العثور على تباينات ذات معنى بمواقفهم في الملف الفلسطيني، وشكل الانحياز البائن لإسرائيل هو السمة المشتركة فيما بينهم، وظلت إسرائيل حجر الزاوية في سياسة أمريكا الخارجية تجاه الشرق الأوسط؛ ولذلك تعاملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة مع القضية الفلسطينية من زاوية المصلحة الإسرائيلية، ومن منطلق إدارة المشكلة وليس حلها. فكان معظم ما تطرحه هذه الإدارات لا يعطي الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم، كما أنه كان متشابهاً في المضمون، مختلفاً في الشكل.

وقد استمرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بدعمها المطلق لإسرائيل على نفس المنهج والمضمون، حتى تبنى الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب (Donald Trump) وإدارته منذ ترشحه للانتخابات الرئاسية الأمريكية، منذ (آذار/مارس2016) الأجندة اليمينية الإسرائيلية بالكامل؛ حيث تعهد بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى مدينة القدس المحتلة، والاعتراف بمدينة القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، وهو ما قام به بعد فوزه بالانتخابات، كما كشف عن تخليه الصريح عن خيار حل الدولتين، وهو الخيار الذي تبناه ثلاثة من أسلافه والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة؛ بكونه السبيل الوحيد لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتحقيق عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية.

وقد تجاهل الرئيس ترامب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية في خطابه الرئاسي الأول (20كانون الثاني/يناير2017) ، مما يعطي انطباعا أوليا على أنه حسم أمره على منح إسرائيل ما تريد تحقيقه، موضحا بذلك أن عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية يجب أن تتم بين الفلسطينيين والإسرائيليين من دون أي إملاءات أو ضغوط من قبل الآخرين، وبما يتوافق بالدرجة الأولى مع المصلحة الإسرائيلية. (زيادة،2017).

تعد صفقة القرن من القضايا العالمية التي حظيت بالاهتمام في الساحة السياسية العربية والدولية، والتي كانت قد وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية مدعيةً بأنها جاءت بحل لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكانت أولى خطوات الصفقة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وإعلان القدس "عاصمة إسرائيل"، وقد عمل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من خلال هذه الصفقة على وضع حل –برؤية أمريكية–للقضايا التي فشلت في قمة كامب ديفيد،حيث انه ومن ضمن بنودها إلغاء حل الدولتين وحق عودة اللاجئين، وجعل القدس عاصمة إسرائيل، وان تكون الأراضي الفلسطينية منزوعة السيادة، وغيرها من البنود التي تلغي حقوق الشعب الفلسطيني.

كما سعت الولايات المتحدة من خلال طرحها الاقتصادي إلى تهيئة مناخ سياسي، أي العمل على تبعية اقتصادية سواء

بالإغراء أو التهديد، وبهذه الطريقة لن يستطيع أي احد الدفاع عن القضية الفلسطينية، وهذا تمهيد للطريق في الوصول إلى المساعي الأمريكية والإسرائيلية في إلغاء الوجود الفلسطيني وتجسيد الضغوطات بالضغوط المالية على السلطة وإغلاق ممثلية فلسطين.(عقل،2020).

وبناء على ما تم استعراضه سابقا، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب تجاه القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

يرى الباحثان أن الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب وخلال حملته الانتخابية قد رسم العديد من السياسات التي سوف يتبعها فيما يتعلق بعدة قضايا عل الصعيد الداخلي الأمريكي وكذلك الإقليمي والدولي، وفيما يخص فلسطين فانه اظهر تعاطفا كبيرا مع إسرائيل والدفاع عنها وعن أمنها على حساب قرارات المجتمع الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية، كذلك تغيير وضع كان قائما لسنوات طويلة من ضمنها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية للقدس وإيقاف المساعدات وإغلاق القنصلية الفلسطينية وهي قرارات تؤخذ لأول مرة من قبل الإدارة الأمريكية وكان هذا تمهيدا لإعلان ما عرف بصفقة القرن فيما بعد كخطة جديدة للسلام تهدف إلى حل النزاع بين الطرفين، بالإضافة للتأثير وإقناع بعض الدول العربية من اجل التطبيع مع إسرائيل دون تحقيق أية مصالح أو مكاسب لفلسطين من هذا التطبيع وهو ما تم فعلا خلال إدارته.

1 – 1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن انحياز الرئيس ترامب وإدارته لصالح إسرائيل، وتخبط سياساته وعدم وضوحها واستقرارها، لن تحقق الأمن والسلام للمنطقة، وإنما ستؤدي إلى الحروب والصراعات وعدم الاستقرار في المنطقة، وإلى تقويض دور واشنطن في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية؛ حيث إن الأسس والمحددات التي قامت عليها رؤية الرئيس ترامب وإدارته لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي غير قابلة للتطبيق والتنفيذ.

وبناء على تلك المعطيات السابقة، فإن رؤية الرئيس ترامب وسياساته لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتحقيق عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، تتناقض مع جميع المرجعيات القانونية والاتفاقيات السابقة الموقعة مع الجانب الإسرائيلي حتى أنها تتناقض مع نفسها، بطريقة غير محايدة ومنحازة للجانب الإسرائيلي بشكل مطلق، على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى حساب قرارات الشرعية والمرجعية الدولية، الأمر الذي يعقد عملية السلام ويجعلها في ظل هذه الاشتراطات والانحياز الأمريكي السافر شبه مستحيلة.

مما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمحور في الاجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

"ما طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة الرئيس السابق دونالد ترامب تجاه القضية الفلسطينية؟"

وينبثق عن التساؤل الرئيس الاسئلة الفرعية التالية:

1. كيف تطورت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية؟
2. ما هي محددات وأدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية؟
3. ما هي أبرز الخطوات والقرارات التي اتخذها الرئيس السابق ترامب فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟

1 – 2 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في العديد من الاعتبارات بعضها اعتبارات نظرية والأخرى عملية، حيث تكمن الاعتبارات النظرية أنها تقدم مساهمة علمية ونظرية تعمل على إثراء المكتبات العربية والفلسطينية بالدراسات التي تتناول السياسة الخارجية أولا، والسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس السابق ترامب ثانيا، كما أنها تقدم إطارا نظريا لمحددات وخصائص السياسة الخارجية بشكل عام.

أما فيما يتعلق بالاعتبارات العملية، فإن هذه الدراسة تقدم مساعدة لصناع القرار السياسي الفلسطيني للتعرف على طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس السابق ترامب، وذلك من أجل رسم السياسات التي من شأنها التأثير بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بما يخدمها ويحقق حقوق الشعب الفلسطيني.

1 –3 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

1. تسليط الضوء على محددات وأدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.
2. التعرف إلى التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.
3. تسليط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس السابق الأمريكي دونالد ترامب.

1– 4 منهجية الدراسة

تركز الدراسة على العديد من المناهج البحثية وهي:

1. المنهج التاريخي: من خلال التتبع التاريخي لتطور السياسة الخارجية الأمريكية إزاء القضية الفلسطينية.
2. منهج صنع القرار: يساعد في التعرف على العوامل المؤثرة في صنع القرار في الولايات المتحدة ومدى تأثير الجهات الفاعلة وانعكاس ذلك على ثبات أو تغير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه فلسطين.

كما وستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي؛ وذلك لدراسة واقع السياسة الخارجية الأمريكية وتحليلها وتحديد أدواتها ومحدداتها.

1– 5 مصطلحات الدراسة

- **السياسة الخارجية:** هي تصرفات وسلوكيات تمثل صانعي القرار في المحيط الخارجي، بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين بما يخدم أهداف ومصالح الدولة.(كريم،2018).
- **العلاقات الدولية:** هي كافة التفاعلات، والروابط المتبادلة سواء كانت سياسية، أو غير سياسة بين الكيانات 19 المختلفة في إطار المجتمع الدولي.(زايد، 2002).
- **النظام السياسي:** هو مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة والمترابطة فيما بينها، والتي تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها، كما تحدد عناصر القوى التي تسيطر على المجتمع وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض، والدور الذي تقوم به كل منها.(ابو سيف، 2009).

2 – الإطار النظري للدراسة

2 – 1محددات وأدوات السياسة الخارجية الأمريكية وصنع القرار:

تضم عملية صنع القرار السياسي الأمريكي عددا كبيرا من الأطراف المشاركة مع اختلاف طبيعة هذه الأطراف، ففي حالات معينة يتم ذلك من خلال مؤسسات تابعة للسلطة التشريعية، وفي حالات أخرى تتم من خلال عملية مشتركة بين الرئيس ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع،والهيئات التنفيذية المختصة والكونجرس.

وعملية السياسة الخارجية الأمريكية وصناعتها معقدة ، حيث تشارك فيها مجموعة من المؤسسات، مثل البيت الأبيض، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، وجماعات الضغط، وجماعة المصالح والرأي العام وغيرها. (خلف،2007).

2 –2 الجهات المؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية:

المؤسسات الرسمية:

السلطة التنفيذية (الرئيس، وزارة الخارجية، مجلس الأمن القومي ، وزارة الدفاع، وكالة الاستخبارات).

الرئيس: من اختصاصات الرئيس التي نصت عليها المادة الثانية من الدستور الأمريكي " رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، وقيادة الجهاز التنفيذي، فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ولجهاز الشرطة، ويعد أيضاً رئيس جميع الموظفين في الدولة، وله حق إصدار العفو وإبرام المعاهدات بشرط موافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين، وللرئيس حق التصرف في الشئون الخارجية، فهو مفوض في تعيين كبار موظفي السلطة التنفيذية وكبار ضباط القوات المسلحة بشرط الحصول على موافقة مجلس الشيوخ .(اسمر، 2014).

وزارة الخارجية: يتبع وزارة الخارجية عدة أجهزة متخصصة أهمها وكالة التنمية الدولية، التي تشرف على برنامج المعونات الاقتصادية للدول الأجنبية، ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح، وهو الجهاز المسؤول بشكل أساسي عن مفاوضات الحد من الأسلحة النووية. (أسمر، 2014).

مجلس الأمن القومي: يتولى مستشار الأمن القومي الدفاع عن سياسة الرئيس أمام الكونغرس في قضايا السياسة الخارجية، ويعتبر المنسق بين الأجهزة المختصة، وهو على اتصال يومي بالرئيس ويوجز له الأمور الهامة، وكونه المصدر الرئيس للمعلومات فباستطاعته أن يكون ذا شأن مهم في التأثير على مجرى الأحداث، لذلك فإن وظيفته قد تطغى على وظيفة وزير الخارجية. (أسمر،2014).

وزارة الدفاع: تعتبر وزارة الدفاع الأمريكية أكبر منظمة في الحكومة الفيدرالية الأمريكية، وميزانية سنوية تزيد على نصف تريليون دولار، ويقع على عاتقها مسؤولية الحفاظ على الدفاع الوطني للولايات المتحدة، وتضم وزارة الدفاع الفروع الأربعة للخدمات المسلحة– الجيش والبحرية والقوات الجوية ومشاة البحرية– إلى جانب العديد من الوكالات الفرعية التي تنتج كل شيء بدءاً من الأسلحة والإمدادات إلى الوحدات العسكرية والاستخبارات حول التهديدات الأجنبية المحتملة، ورغم أن القوات الأمريكية المسلحة تنتشر في أجزاء كثيرة من العالم، فإن وزارة الدفاع تتمركز في المقام الأول في البنتاغون وهو أحد أكبر المباني التي تم تشييدها على الإطلاق.

وكالة الاستخبارات: تتمثل المهمة الأساسية لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA) في جمع وتحليل وتقييم ونشر المعلومات الاستخباراتية عن الدول الأجنبية لمساعدة البيت الأبيض والرئيس وكبار صناع السياسات الحكومية الأمريكية لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي.

السلطة التشريعية (الكونجرس – مجلس الشيوخ ومجلس النواب).

يمثل الكونغرس الأمريكي السلطة التشريعية فهو المؤسسة الدستورية الأولى في الولايات المتحدة، ويعد أحد المكونات الحيوية للنظام السياسي الأمريكي، ويعكس أعضاء الكونغرس البالغ عددهم (535)عضواً من الرجال والنساء ، كما أنه الهيئة التشريعية في النظام السياسي الأمريكي، ويتألف من مجلسي الشيوخ والنواب.

المؤسسات غير الرسمية:

جماعات الضغط: تعتبر جماعات الضغط الصهيونية من أكبر الجماعات المنتشرة في أمريكا، وأكثرها نشاطاً سياسياً واجتماعيا وتعمل هذه الجماعات بالضغط على النواب والرئيس لحماية مصالحها المختلفة، كما أن لبعض هذه الجماعات قوة جماهيرية واقتصادية كبيرة تؤثر بواسطتها في صناع القرار، وتعمل أيضاً على رعاية المصالح والأهداف الإسرائيلية، وتتمتع بوضع اقتصادي مميز، وتشكل تنظيماً يهودياً غاية في التعقيد، وغالباً ما يصور إسرائيل على أنها تجربة مشابهة لتجربة الولايات المتحدة لترسيخ العلاقة مع أمريكا، وإيجاد قواسم مشتركة تجمعهم. (الوادية، 2009).

الشركات والصناعات العسكرية: الشركات الأمريكية التي تخصصت كل منها في مجالات اقتصادية وتجارية مختلفة، من صناعة الأسلحة والبترول مروراً بالإعلام وانتهاء بالمصارف والبنوك، ونظراً لطبيعة التحالفات والتكتلات بينها، أصبح كل منها يهيمن على المجال الذي يعمل فيه ويمارس نوعاً من الاحتكار والسيطرة على الأسواق، بل إن الشركات الكبرى تجاوزت نطاق عملها، لتتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في صناعة القرار السياسي الأمريكي، الداخلي والخارجي، بما يضمن لها استمرار أعمالها وزيادة ربحها وصيانة مصالحها. (صالح، 2019).

وسائل الإعلام: تلعب وسائل الإعلام عدداً من الأدوار الهامة في عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة، ويرى الباحث بان الإعلام يقوم بنقل المعلومات التي تهم المسئولين والقيادة إلى المواطن من اجل إقناعه من خلال الرأي العام بتأييد القرارات ومراقبة تنفيذها للتأكد من أهميتها وصوابها.

مراكز الأبحاث: تعتبر هذه المراكز مهمة من حيث رسم السياسة في الولايات المتحدة، ولها دور في صناعة القرار)كونها تزود الإدارة الأمريكية بالمعلومات، الأفكار، المقترحات للنظر فيها)، وتستمد قوتها واستمرارها وديمومتها من التبرعات التي تتدفق معظمها من الشركات الكبرى والأسر الغنية. (السعدوني، 2008).

2 – 3 التحول التاريخي للسياسة الأمريكية في عهد ترامب:

رغم أن السياسة الأمريكية التقليدية تؤيد إسرائيل بشكل كامل وصارخ منذ قيامها عام 1948،إلا أن الفلسطينيين يعتبرون ترامب الاسوء على الإطلاق،حيث منذ تنصيب الرئيس الأمريكي ترامب في 20 يناير 2017 الرئيس الخامس والأربعون للولايات

المتحدة بدا باتخاذ قرارات مجحفة بحق فلسطين وشعبها دون مراعاة للقانون والمجتمع الدولي والشرعية الدولي وضرب بعرض الحائط جميع الاتفاقيات الموقعة، وهذه القرارات كانت كفيلة بزيادة ثقل كاهل القضية الفلسطينية.

عمل ترامب على تصفية ملف القضية من خلال عقده ورشة المنامة، في 25 و26 حزيران، من العام 2019 تحت عنوان (''السلام من أجل الازدهار'')، والتي يحاول من خلالها تجريد القضية الفلسطينية من محتواها السياسي وتحويلها إلى قضية إنسانية اقتصادية تخلو من حقوق الفلسطينيين؛ ناهيك عن الضغوط التي مارسها ترامب على دول عربية كثيرة للتطبيع مع إسرائيل، ونجح في ذلك من خلال موافقة كل من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان، بالتطبيع معها.

أعلن ترامب في الثامن والعشرين من كانون الثاني 2020، عن صفقة القرن خلال مؤتمر صحفي عقده مع نتنياهو في البيت الأبيض؛ وأُعلن أن القدس عاصمة غير مجزأة لإسرائيل، واعترف بسيادة إسرائيل على المستوطنات والأغوار، كما طالب الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ولن يكون للاجئين الفلسطينيين الحق بالعودة. ما جعل الأمور تشتعل على الصعيد السياسي والشعبي الفلسطيني لتنكر الإدارة الأمريكية لحقوق الفلسطينيين، والخطوات أحادية الجانب التي أهملت الطرف الفلسطيني، وانحازت بشكل كامل للطرف الإسرائيلي.

تُظهِر صفقة القرن ''تجاوزا واضحا للمرجعيات السياسية التقليدية لمسار التسوية، كقرارات الأمم المتحدة، واتفاق أوسلو، ومبادرة السلام العربية، والاتفاقيات الأخرى المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وهو ما يُشكِّل انقلابا أميركيا تجاه حلّ الدولتين، وعلى السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية منذ عقود. وهو ما يشير، بحسب عدد من المراقبين، باعتباره انقلابا دوليا في آليات التعاطي مع القضايا النزاعية، لتتحول من السعي، ولو ظاهرياً، بالتعامل معها وفق المنطق التفاوضي، باتجاه مسار الفرض أحادي الجانب.''

تخلى ترامب عن حل الدولتين الذي اتبعته الإدارات الأمريكية السابقة، ما يعني نسف اتفاقية أوسلو والتي بموجبها أعطت الحق بإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 67، ولم يبين ترامب طبيعة الدولة الفلسطينية في خطته لحل الصراع، وعمل على حل القضية وليس إدارتها كما فعل أسلافه من رؤساء البيت البيض وخصوصاً فيما يخص بقضايا الحل النهائي كالقدس واللاجئين، متبعاً سياسة واحدة وهي الضغط على الجانب الفلسطيني الأضعف في هذه الحلقة، ومن خلال القوة والتهديد.

2 – 4 علاقة الرئيس دونالد ترامب بإسرائيل (2016م – 2019م):

يرى الرئيس ترامب أن إسرائيل هي الحليف الأول للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولابد من العمل على تأمين مصالحها، وتدعيم أمنها القومي فالتعامل مع إسرائيل كأمر ثانوي أو قد يأتي فيما بعد يجب ألا يستمر كما كان الحال في عهد أوباما وكلينتون. طبقًا لما أشار إليه ترامب في حديثه أمام مؤتمر الإيباك، فقد أعلن عن ثلاث نقاط يقدمها لإسرائيل وهى: الإجراءات السابقة للتعامل مع إيران وردعها لدعم أمن إسرائيل القومي، ومعارضة التسوية بين إسرائيل وفلسطين، لأنها تفقد إسرائيل شرعيتها، وتكافئ الإرهاب الفلسطيني بدلاً من مواجهته، ونقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل، والإعلان عن أن إسرائيل هي الدولة اليهودية (Jewish The State) وستستمر الدولة اليهودية في إشارة إلى التوجه

الإسرائيلي الداخلي لهذا الإعلان ورغبتهم في تضمينه في نص الاتفاق وإجبار الفلسطينيين على الاعتراف بها كدولة اليهود وهو ما تم رفضه.(سليمان، 2016).

لقد ركز الرئيس ترامب منذ بدء حملاته الانتخابية وحتى الآن على ضرورة تقديم كل أشكال الدعم والمساندة لإسرائيل لضمان تفوقها، وقد عكست خطاباته العديدة مواقف مطابقة للسياسة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة، حيث أشار الرئيس ترامب بأنه لن يستمر في دعمه اللامحدود مادياً ومعنوياً لإسرائيل، بل سيبذل قصارى جهده في زيادة هذا الدعم وتعزيزه، ومقابل ذلك قام بإلقاء اللوم على الفلسطينيين وحملهم نتيجة فشل عملية السلام، واتهم السلطة الفلسطينية بأنها شريك للإرهاب، وتدعم قيام عمليات إرهابية ضد إسرائيل، كما ظلت البيانات والخطابات التي يلقيها الرئيس ترامب صامتة أمام جبروت وقوة واستيطان وهدم إسرائيل للمناطق المحتلة، كما هدد أكثر من مرة باتخاذ إجراءات صارمة على كل من يقوم بمعاداة إسرائيل ومعاداة السامية (أبوعدوان، 2018).

2 – 5 علاقة الرئيس دونالد ترامب بعملية السلام (2016 – 2019م):

برنامج الرئيس ترامب يؤيد حل الدولتين كإطار عام، حيث يرى الرئيس الأمريكي بأن الطريق الأوحد لإنهاء الصراع يتمثل بالمفاوضات بين الجانبين، وأن يقتصر دور الولايات المتحدة على تسهيل هذه المفاوضات، لذلك يعارض الرئيس ترامب أي خطوات فلسطينية أحادية الجانب يمكن أن تشكل من منظوره خطوات لا تخدم السلام، كالتوجه للمؤسسات الدولية والأمم المتحدة ومقاضاة إسرائيل والمطالبة بدولة فلسطينية على حدود عام 1967م، وبذلك يرى أن الحل يجب أن يكون من خلال التوجه إلى طاولة المفاوضات، كما هدد باتخاذ خطوات تعرقل أي تحركات للفلسطينيين أحادية، ومن ضمنها التوجه لحق النقض الفيتو ضد أي حل يتبناه مجلس الأمن الدولي (أبوعدوان، 2018).

2 – 6 الدراسات السابقة:

دراسة عقل (2020): الإدارة الأمريكية الراعي للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية:من كامب ديفيد إلى صفقة القرن. وقد تناولت الدراسة دور الولايات المتحدة الأمريكية كراع للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ قمة كامب ديفيد الثانية وحتى صفقة القرن والتي كانت من أهدافها التوصل إلى اتفاق حول قضايا الحل النهائي المؤجلة القدس والحدود واللاجئين لكن فشلت فقامت إسرائيل وأمريكا بحصار الرئيس ياسر عرفات حتى قتل سنة 2004 عقابا لرفضه العرض الأمريكي.

دراسة العمري (2020): حقوق الشعب الفلسطيني في مشروع صفقة القرن. تتناول الدراسة مصطلح صفقة القرن التي تحمل مضامين خطيرة في إنهاء الوجود الفلسطيني وتتحدث عن مواقف الفاعلين وأثرها على حقوق الشعب الفلسطيني وما هي التحديات والإشكاليات التي تواجه صفقة القرن وفرصة إمكانية تحقيقها وتتحدث عن معالم صفقة القرن في أن تكون دولة فلسطينية غير مكتملة السيادة بحدود مؤقتة على نصف الضفة الغربية وقطاع غزة دون القدس والعمل على إيجاد حل إنساني لقضية اللاجئين.

دراسة عابدين (2019): مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء الإدارة الأمريكية الجديدة: حاولت الدراسة أن تلقي الضوء علي موقع القضية الفلسطينية في أجندة الرئيس السابق الأمريكي دونالد ترامب، خاصة أن هذه القضية تعتبر القضية الأهم في

العالم العربي، مع الإشارة إلى المبادئ الحاكمة لرؤية ترامب السياسية تجاه القضية الفلسطينية، حيث تعتبر الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد ترامب الأكثر انحيازاً وبشكل غير مسبوق من بين الإدارات الأمريكية السابقة إلى "إسرائيل"، حيث لخصت هذه الدراسة وصول ترامب إلى الحكم وكيف ركزت الإدارة الأمريكية الجديدة على طبيعة افتعال الأزمات وقيادة الأحداث بشكل سريع لإثارة الفوضى في الشرق الأوسط من أجل لعب دور مهم في عملية نسف كل ما قامت به الإدارات السابقة، وذلك لإعادة ترتيب وتكوين المصالح الأمريكية.

دراسة حمزاوي (2019): الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية "قراءة في السياسة الخارجية الجديدة للرئيس ترامب". حاولت الدراسة الوصول إلى تصور شامل للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية، بالوقوف على بدئها وتطورها عبر مراحلها، والدوافع المعلنة والخفية ومدى جدية الإدارات الأمريكية في حل القضية، و كذلك تحليل موقف الرئيس السابق الأمريكي دونالد ترامب منها على ضوء العلاقة المميزة بين أمريكا وإسرائيل.

يمكن الاستفادة من هذه الدراسة باعتبارها مصدرا مهما لمعرفة مواقف الإدارات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية حيث لخصت الدراسة بان ثوابت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تقوم على مساندة إسرائيل ودعمها في بسط نفوذها والسيطرة، فضلا عن تفضيل سياسة الحفاظ على الوضع القائم، وأي تغيير في الإدارات الأمريكية لا يترتب عليه تغير تلقائي في السياسة الخارجية وأهدافها فيما يخص القضية الفلسطينية، إذ حافظت الإدارات المتتالية على الاستمرارية في سياستها الخارجية، في حين طالت التغييرات فقط درجة انخراطها، كثافة مساعيها، حجم الوسائل المستعملة وآفاق النجاح أو الفشل. و نقل سلطة الدولة من الديمقراطيين إلى الجمهوريين في حد ذاته لم يغير موقف أمريكا تجاه القضية الفلسطينية، لأن مبادئ و أهداف تلك السياسة كانت محددة مسبقا، بغض النظر عن جدواها أو فعاليتها.

دراسة اللدواي (2017): صفقة القرن تسقطها القدس ويشطبها الأقصى. تناولت الدراسة انشغال الأمريكيين والإسرائيليين في إنشاء صفقة القرن وتطبيقها على ارض الواقع والقضاء على الفلسطينيين جميعا ومعهم الأمة العربية والإسلامية وان الكثير من الأمراء والملوك قد وقعوا في شراكهم وآمنوا بها وسلموا لها وهنا بدؤوا العمل بموجبها والالتزام بخطوطها من خلال أوهام مزعومة وسراب كاذب بمستقبل واعد بكيان مسخ معدوم من السيادة والسلطة ومحروم من الوحدة والاستقلالية ومقابل هذا اعتراف يقدمه العرب وأمان يضمنونه وسلام يحققونه.

3- قرارات الرئيس الأمريكي ترامب تجاه فلسطين:

3-1 القدس عاصمة لإسرائيل:

بعد فوز الرئيس ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية بدأت ملامح السياسة الأمريكية تتغير في هذه الإدارة الجمهورية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية بصفة عامة، والقدس على وجه الخصوص، وخاصة في ظل التقارب بين كل من "ترامب" و"نتنياهو"، ومساندة الرئيس ترامب الإجراءات العقابية الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، كما اتخذ الرئيس الأمريكي فور وصوله للرئاسة سلسلة من الإجراءات بحق الفلسطينيين كان أبرزها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، حيث صرح: "أن هذا الإعلان يمثل بداية نهج جديد

للصراع الفلسطيني مع إسرائيل، كما أصدر تعليماته لوزارة الخارجية الأمريكية بضرورة توثيق هذا الاعتراف، ومباشرة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والذي تم فعلياً في مايو 2018م (العيلة، 2018).

جاءت الخطوة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل، لتتناقض مع قرار الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة عام 1967م، والذي أقرت فيه أن الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة هي أراضٍ محتلة، كما يتناقض مع قرار مجلس الأمن رقم (181)الذي وضع المقدسات تحت الوصاية الدولية، كذلك القرار رقم (242)الذي اعتبر أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة أراضٍ محتلة. (شمعة، 2017).

يرى الباحثان انه بتاريخ 6 كانون الأول عام 2017 أعلن ترامب اعترافه بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل ومع إعلانه أشعل موجة غضب شعبية ورسمية واسعة في العالمين العربي والإسلامي حيث اندلعت مظاهرات واحتجاجات واسعة في عواصم عالمية، وأخرى في فلسطين، وهذا القرار دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى التصويت على مشروع قرار تقدمت به تركيا واليمن يرفض تغير الوضع القانوني للمدينة المقدسة، وأكد القرار الامي الذي صوتت لتأييده 128 دولة،في حين اعترضت 9 دول وامتنعت 35 دولة عن التصويت ، أن أي إجراءات تهدف إلى تغيير طابع القدس لاغيه وباطلة ، كما دعا جميع الدول إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس.

3-2 نقل سفارة واشنطن إلى القدس:

قرر ترامب بعد جدل عالمي استمر أشهرا عديدة نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى مدينة القدس المحتلة، وسط رفض فلسطيني وعربي وإسلامي ودولي وأتم قرار النقل ونفذه على

ارض الواقع بتاريخ 14 ايار2018 بمراسم احتفالية رسمية دون استجابة أو مراعاة للمعارضة سواء الفلسطينية أو العربية أو الدولية مخالفا بذلك الوضع القانوني الدولي فيما يتعلق بالقدس، وحضر حفل التدشين أعضاء البعثة الأمريكية الرسمية التي وصلت إلى الكيان الصهيوني برئاسة وزير الخزنة ستيف منوتشين، وعضوية ابنة الرئيس ترامب ايفانكا وزوجها مستشاره جاريد كوشنير، السفير الأمريكي في الكيان دافيد فريدمان علق على الحدث بالقول : إن الرئيس هاري ترومان بعد11 دقيقة اعترف بإسرائيل كأول بلد والآن بعد 70 عاما الولايات المتحدة تقدم على الخطوة التي تم انتظارها والدفاع عنها كل هذه السنوات.

3-3 قطع المساعدات المقدمة لفلسطين ووكالة الغوث:

قررت الإدارة الأمريكية بتاريخ 2 آب 2018 قطع كافة مساعداتها المقدمة لفلسطين، بما يشمل المساعدات المباشرة للخزينة وغير المباشرة، بالإضافة لقطع المساعدات عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) بتاريخ 3 آب 2018 من اجل القضاء على هذه القضية حيث أنها تشكل أزمة كبيرة جدا لإسرائيل فيما يتعلق بمفوضات الحل النهائي مع السلطة الوطنية وتطبيقا لقرارات الشرعية الدولية، بنفس العام قامت إدارة ترامب بتجميد نحو 300 مليون دولار من هذه المساعدات وهو ما تسبب بأزمة مالية كبيرة للوكالة.

إن تجميد أو وقف واشنطن المساعدات المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية، يضع الأخيرة في أزمة مالية خانقة، لها تبعاتها السلبية على النفقات الجارية والمشاريع التطويرية. وتعد الولايات المتحدة أكبر المانحين للسلطة، بتمويل يصل إلى (350) مليون دولار

سنوياً من أصل (2.1) مليار دولار هي قيمة المساعدات الخارجية الممنوحة للسلطة سنوياً. فمجرد حجب أو تقنين المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة سيكون لها آثار سلبية، والهدف منها حمل السلطة على القبول بالإملاءات الأمريكية التي تتساوق مع الأهداف الإسرائيلية (رمانة، 2018).

3-4 وقف دعم مستشفيات القدس:

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في 7 أيلول 2018 حجبها 25 مليون دولار كان من المقرر أن تقدمها مساعدة للمستشفيات الفلسطينية في القدس وعددها 6 مستشفيات، والتي تقدم خدماتها للضفة (بما فيها القدس الشرقية)، وغزة، وبعض الخدمات الطبية المتوفرة فيها غير موجودة في بعض المستشفيات الأخرى، مثل علاج الأورام والعيون.

3-5 إغلاق مكتب منظمة التحرير:

أثار القرار غير المسبوق للإدارة الأمريكية في نوفمبر 2017 بعدم التوقيع على مذكرة إبقاء مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية مفتوحا في العاصمة واشنطن الكثير من اللغط والجدل، فقد أبلغت الإدارة الأمريكية منظمة التحرير بأنها ستغلق مكتبها بواشنطن حال عدم مشاركتها بمفاوضات مباشرة من اجل التوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل.

وردا على ذلك قررت القيادة الفلسطينية تعليق الاتصالات مع الإدارة الأمريكية، وبتاريخ 11 تشرين

تشرين الأول لعام 2018 أغلقت الإدارة الأمريكية مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بواشنطن، وكان رد السلطة الفلسطينية إعلان تخليها عن واشنطن كوسيط لعملية السلام.

3-6 طرد السفير الفلسطيني:

قررت الإدارة الأمريكية طرد السفير الفلسطيني لديها، حسام زملط وعائلته، في سبتمبر 2018 وهو ما وصفته المنظمة بالسلوك الانتقامي الذي يعكس ما وصلت إليه الإدارة الأمريكية من حقد على فلسطين قيادة وشعبا، واعتبرت المنظمة الخطوة الأمريكية سابقة خطيرة في العلاقات الدولية الفلسطينية_ الأمريكية ومخالفة صريحة للأعراف الدبلوماسية.

3-7 شرعنة المستوطنات:

أعلن وزير الخارجية الأمريكية، مايك بومبيو، أن واشنطن لم تعد تعتبر أن المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية مخالفة للقانون الدولي وأضاف في مؤتمر صحفي يوم في 18 نوفمبر 2019 أن الولايات المتحدة ستترك للفلسطينيين والاسرائيلين حل الخلاف على المستوطنات، وسارع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى التعليق على التوجه الأمريكي قائلا: إن الخطوة الأمريكية بشان المستوطنات تصحح خطا تاريخياً، في حين رفض الاتحاد الأوروبي القرار.

3-8 إعلان صفقة القرن:

بعد سنوات من التكهنات والتمهيد الإعلامي والسياسي، خرج الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن صمته، يوم الثلاثاء 28 يناير 2020 وأعلن خطة السلام التي أعدتها إدارته ، المعروفة باسم صفقة القرن وسط رفض فلسطيني لها، ودعوات للمواجهة مع

الاحتلال ردا على إعلانها ، وقال ترامب خطتي توفر فرصة للفلسطينيين والإسرائيليين ضمن حل الدولتين وهي مختلفة عن خطط إدارات أمريكية سابقة.

وعن وضع القدس المحتلة أوضح بأنها ستبقى عاصمة موحدة غير مجزاة لإسرائيل ، مشددا على انه لن يطلب من إسرائيل أن تتنازل عن أمنها، أما عن الدولة الفلسطينية الموعودة فقال ترام بان الخطة فرصة لن تتكرر للفلسطينيين وستضمن دولة متصلة الأراضي لهم، كما ستمنح الفلسطينيين عاصمة في القدس الشرقية حيث سنقوم بافتتاح سفارة لنا فيها، وكذلك ستشكل لجنة مشتركة لتحويل خريطة الطريق الخاصة بالسلام وفق خطتي، إلى خطة تفصيلية، مشيرا إلى أن العديد من الدول تريد المشاركة في توفير 50 مليار دولار لمشاريع جديدة في الدولة الفلسطينية المستقبلية، كما قال ترامب انه أرسل إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس رسالة مفادها أن لدى الفلسطينيين 4 سنوات لدراسة خطة السلام.

يرى الباحثان أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ومنذ توليه سدة الرئاسة حاول إنهاء الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي من خلال الضغط وابتزاز الشعب والقيادة الفلسطينية بالقبول بقراراته التي تمس قضايا الحل النهائي مثل القدس واللاجئين والحدود، مستغلا الوضع الداخلي الفلسطيني ، والضعف العربي والإقليمي في مواجهته ورفض هكذا حلول، بالمقابل قوة اللوبي الصهيوني ونفوذه وتأثيره في السياسة الأمريكية .

4- ملخص النتائج والتوصيات

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتاج والتوصيات الهامة التي تم استنتاجها من خلال استعراض وتفسير دراسة (السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة الرئيس دونالد ترامب تجاه القضية الفلسطينية).

4-1 النتائج:

1- على مر التاريخ لم تكن الإدارات الأمريكية المتعاقبة منحازة بالشكل والطريقة والقرارات العلنية كما هي في عهد الرئيس ترامب الذي حاول تشكيل غطاء وحماية للسياسات الإسرائيلية، وتكريس سياسة الأمر الواقع.

2- يعتبر الالتزام بأمن وحماية إسرائيل هدف استراتيجي لإدارة ترامب وأمر خاص وثابت.

3- يوجد سيطرة من قبل اللوبي الصهيوني وجماعات الضغط على السياسة الأمريكية، وعلى أهم وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث، من خلال إنفاق الأموال لدعم المسؤولين الأمريكيين في انتخابات الرئاسة.

4- الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، تم الرد عليه من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية بعدم الاعتراف بالإدارة الأمريكية كراعي ووسيط للعملية السلمية، واعتبارها وسيط غير نزيه.

5- تعتبر القرارات التي اتخذها الرئيس الأمريكي ترامب مخالفة لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية وما نصت عليه الاتفاقيات.

6- يعتبر الضعف العربي والموقف الدولي الضعيف عاملا مهما شجع ترامب لاتخاذ هذه القرارات حول الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

7- استخدم ترامب قطع المساعدات عن السلطة الوطنية ومستشفيات القدس، ووكالة الغوث ورقة ابتزاز وضغط واستغلال للوضع المالي للسلطة، لتمرير سياسته والموافقة عليها.

8- الرئيس الأمريكي ترامب نفذ جميع ما وعد به أثناء حملته الانتخابية، تجاه إسرائيل على حساب الشعب والقضية الفلسطينية.

4-2 التوصيات:

1- ضرورة التوجه للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ، ومحكمة الجنايات الدولية حتى ينال الشعب الفلسطيني كامل حقوقه واقامة دولته المستقلة والقدس عاصمة لها.

2- مطالبة دول العالم باحترام التزاماتها الأخلاقية والقانونية، وعدم الاكتفاء بالشجب والإنكار، واتخاذ القرارات دون تطبقها على ارض الواقع.

3- العمل على تفعيل القرارات الدولية فيما يخص فلسطين وتحديدا القدس واللاجئين.

4- العمل على حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

5- مطالبة الدول العربية بعدم التطبيع مع إسرائيل، وقطع علاقاتها معها في كافة المجالات.

6- استغلال وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية لالغاء قرارات سياسة ترامب، وإجحافها بحق الشعب الفلسطيني.

7- الإصلاح الداخلي للنظام السياسي الفلسطيني من خلال إجراء الانتخابات والمصالحة لتقوية الموقف الفلسطيني.

8- توثيق ممارسات الاحتلال ومستوطنيه وعرضها في المحافل الدولية.

المراجع:

أبوعدوان، سائد. (2018). الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منظور الرئيس الأمريكي ترامب. تقدير موقف. أريحا: مركز الاستقلال للدراسات الإستراتيجية، جامعة الاستقلال.

إكرام، زيادة. (2017). الموقف المستقبلي للولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم الرئيس ترامب. المركز الديمقراطي العربي للدراسات، برلين.

حمزاوي، جويدة. (2018). الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م5، ع1، الجزائر.

خلف، حسن. (2007). دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي، المستقبل العربي، العدد(325). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

رقولي، كريم. (2018). السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مدخل نظري. مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، م1، ع1، الجزائر.

رمانة، رامي. (2018). هل يحمل وقف مساعدات واشنطن السلطة على قبول الإملاءات الأمريكية؟ موقع فلسطين أون لاين.

زايد، مصباح. (2002). السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق، دار الرواد، بيروت: لبنان.

السعدوني، حسن. (2008) . العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ عام 1995م- 2005م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.

سليمان، يمنى. (2016) . توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب. المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة..

سمر، يوسف. (2014). الموقف الأمريكي من إقامة الدولة الفلسطينية من كلينتون إلى أوباما 1993-2012 . رسالة ماجستير غير منشورة. غزة: جامعة الأزهر.

شمعة، آية. (13 ديسمبر، 2017). سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس. المركز الفلسطيني للإعلام، رام الله.

صالح، مؤيد. (2019). دور الشركات الكبرى في صنع القرار السياسي الأمريكي. كربلاء، العراق: مجلة أهل البيت عليهم السلام.

صلاح، عقل. (2020). الإدارة الأمريكية الراعية للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية . مجلة الناقد للدراسات السياسية. فلسطين.

عابدين، مُحَمَّد. (2019). مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء الإدارة الأمريكية الجديدة، مجلة الدراسات العليا، م13، ع51. جامعة النيلين، السودان.

عاطف أبو سيف. (2009). النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير، مجلة سياسات، ع8. رام الله، فلسطين.

العمري، حكيم. (2020). حقوق الشعب الفلسطيني في مشروع صفقة القرن. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م4، ع2، الجزائر.

العيلة، حاتم. (2018). السياسات الأمريكية إزاء قضايا الحل النهائي "قضية القدس أنموذجاً" 1993-2018، مؤتمر "القدس في قلب الصراع العربي الإسرائيلي. رؤية استراتيجية نحو المستقبل"، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

اللداوي، يوسف. (2017). صفقة القرن تسقطها القدس ويشطبها الأقصى. مجلة البدر، م11، ع1، الجزائر.

الوادية، أحمد. (2009).السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة. غزة: جامعة الأزهر .